بتاريخ 22 شعبان 1445
الاوامر

الجلسة 72

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

الخوض في حوارِ المحقّق البروجرديّ
لازِلنا نَغوصُ ضمن شُبهةِ الجبر، فحتّى الآن قد استعرضنا خمسةَ أجوبة من قِبَل الأعلام:

1. كمحاولَةِ الشيخ الآخوند.

2. وإجابةِ المحقق الاصفهاني.

3. و حلِّ المحقق النّائيني.

4. و استدلالية المحقق الدّاماد ـبضمّ إجابة السيد الخميني مع ظرافةِ مقالةِ نَجلِه السيد مصطفىـ

5. و رَديّةُ المحقّق الحائريّ.

6. و أمّا المحقق البروجرديّ فقد تصدّى الإجابةَ قائلاً:

«أقول: الورودُ في هذا الميدان و الاشتغالُ بمُصَارعة الفُرسانِ خطيرٌ، و ربَّ ذهنٍ صافٍ (ساذَجٍ لا يَستوعِبُ جيّداً كالمُبتدئ) لا نَرضَى أن نُوردَه في هذا البَحر العميق، الّذي لا يَنجو منه إلاّ الأوحَديُّ من النّاس، فلنُشِر إشارةً إجماليّةً إلى ما قيل (المحقق الطوسيّ) في جواب ما ذُكر من الإشكال، ثمَّ نَخرُجَ من هذا المَبحث.

فنقول: قال الحكيم القدوسيّ المحقّق الطوسيّ «قده» (673م) في مقام الجواب عن هذا الإشكال، أي ـإذا كان الكفرُ و العصيانُ و الإطاعة و الإيمانُ مسبوقةً بإرادتِه تعالى (التّكوينيّة) و علمُه بالنّظام الأتمّ الأكمل فكيف (نُبرّرُ) التّكليف المشروط بالاختيارـ : بأن العلمَ تابعٌ للمعلوم لا أنّ المعلومَ تابعٌ للعلم. (فالإرادة الإلهيّةُ هي نفسُ العلم الإلهيّ بالنظام الأتمّ بالحمل الشّايع و لهذا فالمعلوم (كالكفر و العصيان) لو تابَعَ العلمَ و انطَبَقَ معه لاستَلزَمَ الجبرَ إذ سيَنتهي المعلومُ الخارجيُّ إلى العلم الإلهيّ الذي قد تعلّقَ بشيءٍ مُحدّد فيَحدُثُ ما أرادَه الله تعالى و هو الجبر، بينما لو تابَعَ العلمُ ـالذي هو المعلولُـ المعلومَ الواقع لأمكنَ الاختيارُ إذ كيفيّة تحقق المعلوم بيد البشر)

و أورَدُوا عليه إيراداً واضحَ الورود، فقالوا:

ـ إنّ العلمَ الّذي هو تابعٌ للمعلوم عبارةٌ عن العلم الانفعاليّ (كعلم البشر حيث يَتبدّلُ وفقاً لتحوُّلِ المعلومِ فالعلم ليس علةً لإيجادِ المعلوم كالعصيانِ لكي يَتولّدَ الجبرُ بل العلمُ معلولٌ للمعلوم الخارجيّـكالعصيانـ فلو عَصى اللهَ عرَفنا بأنّ علمَ البشر الانفعاليّ

قد تعلّقَ بالعصيانِ وهو المعلوم).

ـ لا العلمُ الفعلي (الإلهيّ) الّذي هو علةً لوجودِ المعلوم في الخارج (بينما المحقّق الطوسيّ قد خَلطَ ما بين الشِّقَّين) و كلامُنا في المقام في علمِه تعالى الّذي هو عينُ إرادته الأزليّة التي بها وُجِدَ كل شيء (حتى أعمالِ الإنسانِ) و يوجد من البدو إلى الختم.
(فالإرادةُ الذاتيّة هي نفسُ العلمِ بالنظام الكامل بالحمل الشّايع ولهذا سيُصبِحُ المعلومُ معلولاً لهذا العلم الإلهيّ الفعليّ دوماً، و يُنتِجُ الجبرَ فما هي الإجابة؟)

و الظاهرُ أن هذا المعنى (من العلم) بلَغَ من الظهور و الوضوحِ درجةً لا يُمكن أن يقالَ إنّه خَفِيَ على مثل ذلك المحقّق، فالأَولَى أن نُوجّه كلامَه بحيث لا يرد عليه هذا الإيرادُ، فنقول:

لا يَخفى أنّ المراد من النظام الأتمّ الأكمل، الّذي يكون متعلّقاً لإرادته تعالى هو سلسلة العِلل و المعلولات (فالنِّظام بأكملِه عِلّيٌّ و معلوليٌّ حتى آثارِ المُمكنات) من بَدوها إلى ختمها، فإنّ دارَ الوجود دارُ العلل و الأسباب، و لكلٍّ من الموجودات الإمكانيّة تأثيراتٌ مخصوصةٌ بنفسِها لا توجَد في غيره (فالشمس تَمتلك تأثيرَها المحدّد كالحرارةِ بخلاف تأثيرِ الحيوانِ مثلاً) و عليَّةُ الأشياء لمعلولاتها ليست مجعولةً (أجل إنّ نفسَ العلّة قد خَلَقها اللهُ قهراً وبالجعل البسيط) و إنما هي (العليّة) من جهة خصوصيّاتٍ في ذواتِها و الذاتيات لا تُعلَّل (فلا تُعلَّل عِليَّةُ الشّمس للحرارة لأنّ الحرارةَ تُعدّ ذاتيّةُ الشّمس) و المجعول إنما هو ذوات العلل و الأسباب بالجعل البسيط (فالعلة تُجعَل و تُخلق بينما العليّةُ لا تُجعَل لأنّها ذاتيّةُ الشّيئ) فكلُّ موجود و إن سبقته الإرادة الأزليّة (الإلهيّة) و كان وجوده مُفاضاً من قِبَل المبدأ الفيّاض إلاّ أنّ له (موجود) خواصّاً و آثاراً ذاتيّةً غيرَ قابلة للجعل، و بها يَصير علةً لغَيره و مؤثِّراً فيه، و على هذا فما تَعلَّقَ به العلمُ الفعليُّ ـأعني إرادتَه التكوينيةـ إنما هو وجودُ الأشياء (أي أصلُ خِلقةِ الشيئ) و تحقُّقها بذواتها، و أما عليَّتُها و معلوليَّتُها (لاختيارِ شيئٍ) فمتعلَّقَتانِ لِما يَشبَه العلمَ الانفعالي (بأنّ المعلومَ ليس معلولَ العلمِ كي يَتولّدَ الجبرُ) لعدم كونهما مجعولَتَينِ حتى يَسبِقَهما العلمُ القضائي الفعلي (فيَحدُثَ الجبرُ)[1]»

فحتّى الآن قد تَخرّجنا بأنّ نمطَ العالَم من سنخِ العلل، و أمّا الجَعلُ الإلهيّ قد تَعلَّق بنفس الذَّوات ـكالإنسانـ لا بعليَّةِ العلة ـ كالاختيار الذي هو معلول ذاتِ الإنسانـ لأنّ العليّةَ قد نَبَعت عن ذاتيَّةِ الإنسان فلا أهليّةَ له للجَعل الخارجيّ الإلهيّ كي يَستتبِعَ الجبرَ، فبالتّالي إنّ آثارَ ذاتِ الشَّيئِ لا تَنتَسِب إلى الله تعالى بل إلى نفسِ المخلوق ـكالاختيارِ المعلول لذاتِ الإنسانـ لأنّ الله سبحانه قد خَلق ذاتَ الإنسانِ و أودَعَ الخِصالَ الذاتيّةَ في جوفِه أيضاً فاختيارُ الزَّين أو الشَّين لا يَقعُ متعلَّقَ إرادةِ الله تعالى كي يَتكوّنَ الجبرُ بل نفسُ الإنسان تَتمتّعُ بقابليّةٍ ذاتيّةٍ تُكوّنُ عنصرَ الاختيارِ كي يَنتَخِبَ إحدى الأطراف فهذا العنصرُ الذاتيُّ عديمُ القابلية للجَعل البسيط كي يَقعَ معلولَ الإرادةِ الأزليّةِ، بل النفس هي التي تَميلُ نحوَ الكفر أو الإيمان، فبالتّالي إنّ الاختيار معلولٌ للعلمِ الإنسانيّ الانفعاليّ فلا جبرَ إذن.

ثمّ أكمَلَ المحقق البروجرديُّ مقالتَه قائلاً:

«إذا عرفتَ هذا فاعلم أنّ الإنسان كما يكون بدنُه مركّباً من طبائعَ مختلفَةٍ متباينةٍ في الآثار و الخواصّ و المقتضيات، فكذلك جوهرُه الحقيقيُّ و روحُه الّذي به صارَ إنساناً، (الروح) مركّبٌ من رقائقَ مختلفَةٍ و لطائفَ متباينةِ الآثارِ و الخواصّ، بحيث تَكون (الروحُ) مجموعةً من استعداداتٍ متفاوتَةٍ و أميالٍ مختلفة، يَقتضي كلُّ واحد منها شيئاً غيرَ ما يَقتضيه الآخرُ، فله ميلٌ إلى العوالم العالية الملكوتيَّة و ميلٌ إلى العوالم السّافلة الحَيَوانيّة، و قد جعلَ اللّه تعالى مع ذلك لهذا الوجودِ الشَّريف قوَّةً قاضيةً مميّزةً يُميَّزُ بها الخبيثُ و الطَّيب و طريقِ السَّعادة و الشَّقاوة و هي القوّة العاقلة، و أيَّدَها بالكتُب السَّماوية و الأنبياءِ و المرسلين، و جعلَه (الوجود الشريف) بحيث لا يُقدِم على عمل إلاّ بعد إدراكه طرَفَيِ الفعل و التّرك و ما يَترتَّبُ عليهما، و قدرته على كليهما، و اختيارِه بنفسِه أحدَهما على الآخر، فتارةً يَختار ما هو مقتضى اللَّطيفةِ الملكوتيّة و الطّينة العَليّينيّة، و أخرى ما هو مقتضى الجِبِلّة الشَّيطانية و الطينة السَّجِينِيّة، ففي كليهما يكونُ صدورُ الفعل عنه من جهة ما في ذاتِه (الروح لا من إرادةٍ خارجة) من الاستعداد

المقتضي لهذا الفعل، لما عرفت من أن روحه مخمَّرَةٌ من الاستعدادات المختلفة المقتضية لأفعال متفاوَتةٍ، و المجعول له تعالى نفسُ تلك الرقائق (أي جعلَ أصلَ النّفس التي قد نَفخَ فيها من روحه المقدَّسة) لا علّيَّتُها (و خواصُّ النفس) و لكن الإنسانَ مع ذلك ليس مسلوبَ الاختيار، بل كلُّ فعل يصدر عنه فإنما يصدر عنه بعدَ التفاته (بالقوة العاقلة) و اختيارِه بنفسِه أحدَ الطرفين على الآخر، و هذا الاختيارُ (وفقاً للمحقّق النائينيّ بأنّه يُعدّ عنصراً رابعاً ما بين الإرادة و الحَركة) هو مَناطُ الثواب و العقاب لا الإرادة كما زعمَه صاحبُ الكفاية و كان يُكرّرُها في درسه (حتى وقعَ في فخِّ الجبر) إذ هي (الإرادةُ) موجودة في سائر الحيوانات غيرِ الإنسان أيضاً (حيث يأكل بما يشاءُ كالإنسانِ فبهذا الاختيارُ قد امتازَ الإنسانُ عن الحيوان) و الفعل الاختياري هو ما كان مسبوقاً بشعورِ طرفيِ الفعل و التّركِ، و القدرة على كليهما، و اختيار أحدهما على الآخر، لا ما كان مسبوقاً بالإرادة مطلقاً (كما يتوفّرُ في الحيوان أيضاً) نعم اختيارُ أحد الطرفين مستتبع لإرادته، و لكنَّ المناطَ في الثّواب و العقاب هو الاختيارُ لا الإرادة، فبطل ما في الكفاية من أصله و أساسه.»

وناتِجُ مقالةِ المحقّق البروجرديّ أنّ الفلاسفةَ يَعتقدون بأنّ الفعلَ الاختياريَّ قد سَبَقته الإرادةُ بينما المحقق البروجرديّ قد رفضَ سبقةَ الإرادةَ على الفعل الاختياريّ، إذ السّبقُ سيُؤدّي إلى كارثةِ الجبرِ فإنّ كافّةَ الأفعالَ الاختياريّةٌ معلولةٌ للإرادةِ الأزليّةِ الإلهية، ولهذا قد أجابَ المحقّق البروجرديّ بأنّ سنخيّةَ العالَم عِلّيٌّ و معلوليٌّ فالفعلَ الاختياريَّ مسبوقٌ بعنصرِ الاختيار فحسب لا الإرادة و هذا الاختيار ـ العليَّة ـ قد أنجَبَه النفسُ الإنسانيّ ـ العلّة ـ فذاتُ الإنسانِ علّةٌ تامّةٌ لاختيار الزّين أو الشّينِ لا الإرادة الإلهيّة، و بهذا الأسلوب قد استَأصَلَ المحقّق البروجرديُّ أساسَ شبهةِ الجبر.

فبالتّالي إنّ المحقِّقينِ النائينيّ و البروجرديّ قد اتّجَها نفسَ الاتّجاهِ، بينما المحقّقُ الاصفهاني أناطَ الاختيارَ على سبقِ الإرادة سواءٌ نَبَعتِ الإرادةُ من إرادةٍ ممكنةٍ أخرى أم من إرادة أزليّة.

ثمّ يُكمل المحقق البروجرديّ حوارَه قائلاً:

«ثم إن ما ذكرناه من تركب روح الإنسان من الرقائق المختلفة، لعله المشار إليه بقوله تعالى في سورة الدهر: (إِنّا خَلَقْنَا اَلْإِنْسٰانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشٰاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنٰاهُ سَمِيعاً بَصِيراً. إِنّا هَدَيْنٰاهُ اَلسَّبِيلَ إِمّا شٰاكِراً وَ إِمّا كَفُوراً)[2]. بناء على كون المراد من النطفة الأمشاج ـ أي ـ المختلطات ـ، هي اللطائف و الرقائق التي خمرت منها روح الإنسان و حقيقته التي فيها انطوى العالم الأكبر، لا النطفة الجسمانية التي تكون مبدأ لوجود بدنه، و الشاهد على ذلك ترتيب الابتلاء عليه بقوله بعد ذلك (نبتليه)، إذ ما هو دخيل في ابتلاء الإنسان و امتحانه، هو تركيب روحه من الرقائق المختلفة في الاقتضاء، ثم الإنعام عليه بالعقل المميز بين الخير و الشر، ثم تأييده بالكتب السماوية و الأنبياء و المرسلين عليه السلام، ثم إعطاؤه زمام اختياره بيده حتى يفعل ما يشاء، فقوله: (مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشٰاجٍ)، إشارة إلى تركيب روحه من الرقائق، و قوله: (فَجَعَلْنٰاهُ سَمِيعاً بَصِيراً) إيماء إلى القوة العاقلة، و في قوله: إِنّا هَدَيْنٰاهُ اَلسَّبِيلَ إما شاكراً أو كفوراً. دلالة على إرسال الرسل و إنزال الكتب.[3]»

---

[1] بروجردى حسين. 1415. نهاية الأصول. ج1 ، ص96 و97 تهران ـ ايران: نشر تفكر.

[2] سورة الإنسان ـ الآية ٢

[3] بروجردى حسين. 1415. نهاية الأصول.ج1 ، ص 96. تهران ـ ايران: نشر تفكر.